

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

التطبيقات: 1 - قال ابن زهرة في الغنية: «والماء المباح يملك بالحيازة سواء حازه في إناء أو ساقه إلى ملكه في نهر أو قناة أو غلب عليه بالزيادة فدخل إلى أرضه، وهو أحقّ بماء البئر التي ملك التصرف فيها بالإحياء» ([449]). 2 - قال المحقق في الشرائع: «والأشبه في الحيازة اختصاص كل واحد بما حازه» ([450]). وقال أيضاً: «إذا استأجر للاحتطاب أو الاحتشاش أو الاصطياد مدة معينة صحّت الإجارة ويملك المستأجر ما يحصل من ذلك في تلك المرة» ([451]). 3 - وقال العلامة في التذكرة: «المياه العامة مباحة للناس كافة، كل من أخذ منها شيئاً وأحزره في إناء أو بركة أو مصنع أو بئر عميقة وشبهه ملكه» ([452]). 4 - وقال في الجواهر: «الاصطياد يتحقق بأمرين: أحدهما: إزهاقه بالآله... والثاني: إثباته، كما إذا صيّر الرامي غير ممتنع، بأن يجرحه جراحة مزهقة أو يرميه بما يثخنه أو يزمنه أو يكسر جناحيه بحيث يعجز عن الطيران والعدو جميعاً أو بأن يقع في شبكته المنصوبة له ولو بأن طرده طارد حتى أوقعه فيها أو يرسل عليها كلباً أو غيره مما لديه عليه فيثبته بعقر أو غيره أو بأن يلجأه إلى مضيق لا يقدر على